جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم القاعدي

دروس عبر الخط في مقياس القانون الدستوري

السداسي الثاني

موجه لطلبة السنة الأولى حقوق

من إعداد الدكتور يحياوي لطفي

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الثاني: أنواع النظم السياسية المقارنة

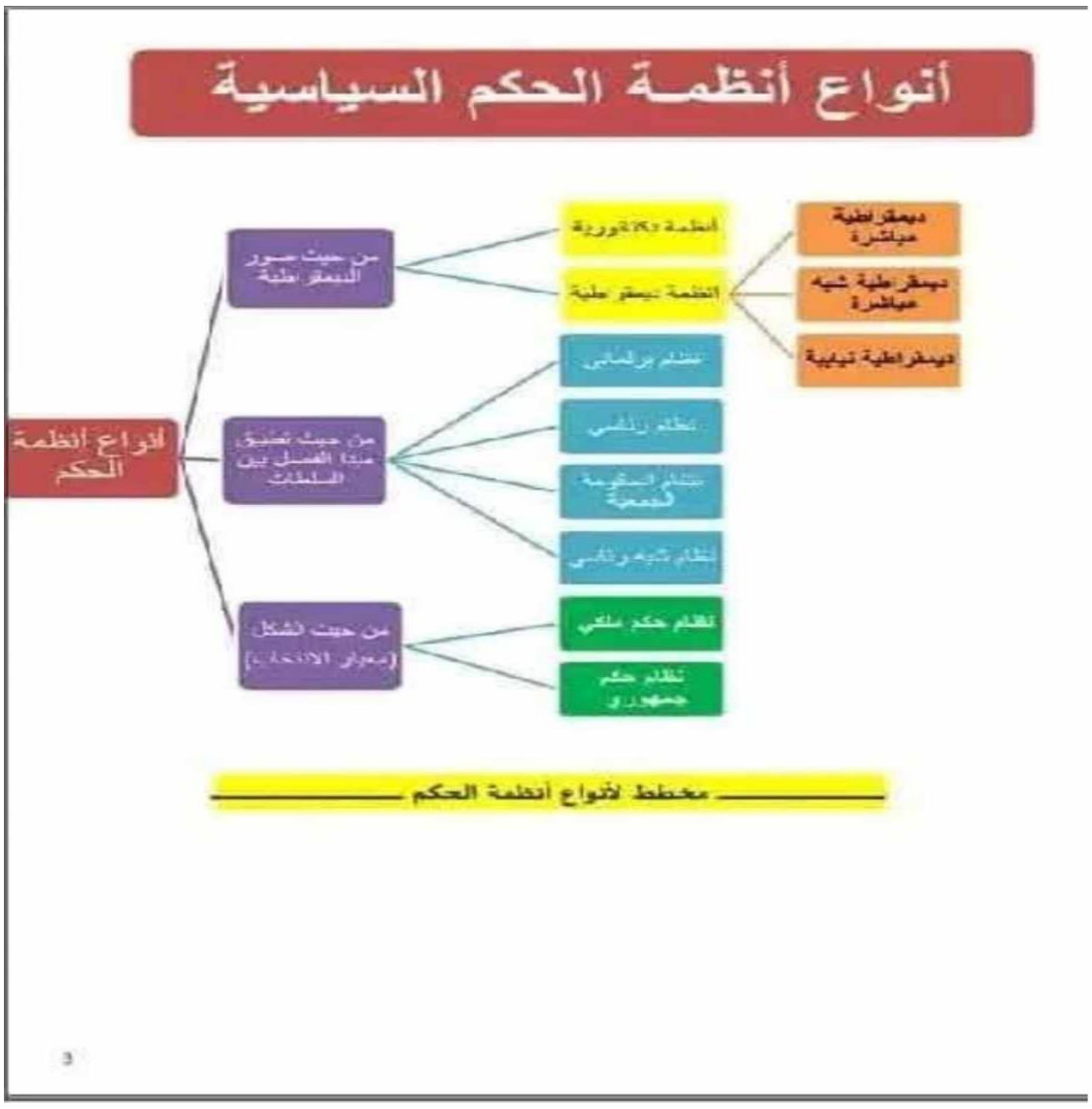

مقدمة:

طورت الشعوب عبر الزمن أنظمة حكم لتتماشى مع مقتضياتها ومتطلباتها إلى أن أرست الدراسات الدستورية مجموعة معايير لتعتمد عليها في ترتيبها، منها من حيث رئاسة الدولة (جمهوري، ملكية دستورية) في **(المبحث الأول)**، ومن حيث مشاركة الشعب (ديمقراطية مباشرة، ديمقراطية نيابية، ديمقراطية شبه مباشرة) في **(المبحث الثاني)**، وأخرى من حيث الفصل بين السلطات (نظام برلماني، نظام رئاسي، نظام حكومة الجمعية) في **(المبحث الثالث)**.

المحاضرة الأولى

المبحث الأول: من حيث رئاسة الدولة (جمهوري، ملكية دستورية)

تنقسم الحكومات من حث رئاسة الدولة إلى نظام جمهوري **(المطلب الأول)** ونظام ملكي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: نظام جمهوري

الفرع الأول: تعريف النظام الجمهوري

الحكومة الجمهورية هي التي يتولى فيها شخص منتخب من قِبل الشعب للسلطة لمدة معينة ليكون بذلك الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية. يتم انتخاب هذا الرئيس بعدة طرق منها من طرف البرلمان ليكون مسؤولا أمامه أو من طرف الشعب بطريقة مباشرة ليستمد منه سلطته[1]، ومنها من جعل انتخاب الرئيس عملية مشتركة بين البرلمان والشعب[2].

---

[1]- **بوالشعير سعيد**، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة- طرق ممارسة السلطة / أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها، الجزء الثاني، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن)، ص.42.

[2]- **نعمان أحمد الخطيب**، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.202.

الفرع الثاني: خصائص النظام الجمهوري

يترأس الحكومة الجمهورية رئيس للجمهورية وتتميز بمجموعة خصائص منها:

1- الشعب مصدر السلطة ومنه يستمد الرئيس شرعيته.

2- يتم تعيين الرئيس عن طريق الانتخاب.

3- في هذا النظام يتم تحديد العهدات الرئاسية لضمان التداول على السلطة[1] كونه منتخب لمدة محددة.

4- اتسام الأفراد بالمساواة كون كل مواطن يستوفي لمجموعة شروط، بإمكانيته الوصول إلى منصب الرئيس عن طريق الانتخاب[2].

5- يتمتع الرئيس في النظام الجمهوري بمجموعة حقوق يحميها الدستور الذي يُبين اختصاصاته بطريقة واضحة ومحددة بالإضافة إلى كيفية انتخابه ومدته.

6- الرئيس في النظام الجمهوري مسؤول عن جميع أعماله بإثارة مسؤوليته الجنائية إما عن جرائمه العادية أو عن الجرائم التي يرتكبها ضد الدولة كجريمة الخيانة العظمى[3].

إنّ ما يُعاب على هذه الطريقة في حالة انتخاب الرئيس من الشعب، قدرته في الاستئثار بالسلطة اعتبارًا منه بأنّه منتخب من الشعب كله ومُتمتع بتأييده الكبير. وهو بالأمر الذي يدفعه إلى محاربة البرلمان والاعتداء على سلطاته. أما في حالة انتخابه من البرلمان، فهو يمكن أن يكون خاضع لهذه المؤسسة، بكون أنّه بالأمر الذي يُضعف مركزه أمام هذا البرلمان[4].

---

[1]- **خلف بوبكر**، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المعاصرة، إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص.69.

[2]- **نعمان أحمد الخطيب**، المرجع السابق، ص.200.

[3]- **بوالشعير سعيد**، المرجع السابق، ص.42.

[4]- **نعمان أحمد الخطيب**، المرجع السابق، ص.203.

المطلب الثاني: ملكية دستورية

الفرع الأول: تعريف الملكية

النظام الملكي هي التي تكون فيه رئاسة الدولة عن طريق الوراثة ولمدة غير محدودة، كون أنّ العرش حق ذاتي للحاكم بمقتضى نسبه، سواءً سُمي ملكًا أو إمبراطورًا[1] أو سلطانًا (سلطنة عمان) أو أمير (دولة المغرب الأقصى)[2].

الفرع الثاني: خصائص الملكية

تتميز الملكية بالخصائص التالية:

1-تمثل الوراثة السمة التي بها تنتقل السلطة في النظام الملكي.

2- يُستثنى الملك من المسؤولية السياسية أمام البرلمان والمسؤولية الجنائية أمام السلطة القضائية.

3- تُعد الوزارة بالهيئة المسؤولة عن أعمالها[3].

4- يتمتع الملك بامتيازات تختلف عن حقوق الأفراد والرؤساء في الأنظمة الجمهورية[4].

الفرع الثالث: تقسيمات الملكية

وتنقسم الملكية الى نوعين:

1- **ملكية مطلقة** والتي بموجبها يستحوذ الملك على جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية[5]، فرغم وجود برلمان إنّما شكلي لأن للملك صلاحية فرض ما يشاء من قوانين كما يمكنه منع صدور أي قانون تتعارض أحكامه مع إرادته[1].

---

[1]- **نعمان أحمد الخطيب**، المرجع السابق، ص.199.

[2]- **خلف بوبكر**، المرجع السابق، ص.69.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.69.

[4]- **بوالشعير سعيد**، المرجع السابق، ص.42.

[5]- **خلف بوبكر**، المرجع السابق، ص.69.

2- **ملكية دستورية** هي التي تكون فيها السلطات موزعة على هيئات مختلفة، العلاقة فيما بينها محددة في الدستور. في بعض الدول يكون فيها للملك رئاسة الدولة كحاكم فعلي، صلاحياته محددة في الدستور وتصرفاته مقيدة بالقانون الدستوري[2]. ومن جانب آخر نجد ملكية دستورية تكون السلطة بيد الشعب ويمارسها بالنيابة عنه ممثلون وعادة ما يكون فيها دور الملك شرفي، والحكومة هي التي تحكم وهي مسؤولة أمام البرلمان. ظل هذا الحكم محل جدال بين مؤيد ومعارض لما عليه من سلبيات وما له من ايجابيات كاعتباره عاملا حاسمًا في استقرار البلاد وتجنيبه الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية[3].

ظلت الأنظمة الملكية المعاصرة خاصة الأوربية منها مقيدة بالدستور والقوانين مع نهاية القرن الثامن عشر لما آل إليه الملك من دور رمزي فقط، من خلال التأثر بأنظمة أخت بالعمل بالمبادئ الديمقراطية القائمة على سيادة الأمة كمبدأ الفصل بين السلطات لتتجسد بذلك الملكية الدستورية[4].

للملك في توليه زمام العرش في حكومة الملكية الدستورية مزايا عدة منها:

- ضمان استقرار سياسي للدولة من خلال تجسيد للاستمرارية في رئاسة الدولة لمدة طويلة التي بدورها تكسبه خبرة كبيرة وواسعة في تسيير شؤون الحكم. وهو بالأمر الذي لا يتماشى مع نظام الملكية المطلقة كون هذه الاستمرارية في الحكم تتحول إلى الاستبداد وتؤدي في النهاية إلى انتهاك حقوق وحريات الشعب.

- هذه الاستمرارية في الحكم تجنب الدولة متاعب ومصاريف الانتخابات الرئاسية والمنازعات التي تنجر عنها.

- استقلال رئيس الدولة في النظام الملكي عن الأحزاب السياسية المتنافسة، فهو بالأمر الذي يجعله غير خاضع لسيطرتها سواء كان الحزب في الحكم أو المعارضة، وهو ما يمنحه موقعًا يفوق الأحزاب لما له من

---

[1]- **تربعة نوارة، شبري عزيزة**، الوجيز في القانون الدستوري (الحكومة – الديمقراطية)، سلسلة مطبوعات المخبر : مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ماي 2022، ص.16.

[2]- **نعمان أحمد الخطيب**، المرجع السابق، ص.218.

[3]- **خلف بوبكر**، المرجع السابق، ص.69.

[4]- **تربعة نوارة، شبري عزيزة**، المرجع السابق، ص.16.

ضمان للتوازن بين السلطات في الدولة والتوفيق بين جميع التوجهات السياسية لفائدة المصلحة العامة[1].

[1]- **تربعة نوارة، شبري عزيزة**، المرجع السابق، ص.30 و31.